وعلى الاول وهو ان يكون تومنون مفسرا للتجارة هو
اي بغير باجرم جواب الاستفهام وهو هل ادلكم واستشكل
الراجح فقال الجواب مسبب عن الطلب وغفران الذنوب لا
عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد واشار المصنف الى جوا
ذلك بقوله وصح ذلك اجزم في جواب الاستفهام على اقا
شبيه وهو السبب وهو الدلالة على التجارة مقام السبب وهو
الاشتراء قال المصنف وخرج بقولي في تعريف الجملة التفسيرية
الآتية لا محل لها وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشان
نحو هو زيد قائم ابوه هند قاعدة فانها اي الجملة المخبر بها عن
ضمير الشان مفسرة لها وانما محل من الاعراب بالاتفاق
وانما اجمعوا على ان لها محلا لانها خبر واخبر عنها في الكلام
طلبت رفع والعمدة لا يصح الاستغناء عنه فوجب ان يكون
لها محل وهي من حيث كونها خبرا في محل المفرد لان الاصل في
اخبار الافراد لا من حيث كونها خبرا عن ضمير الشان لان ضمير
الشان لا يخبر عنه بمفرد وكون الجملة الفصلة المفسرة لا محل لها

من الاعراب هو المشهور سواء كان ما تفسره له محل ام لا و
قال ابو علي الشلوبين بفتح المعجمة واللام المشددة التحقيق ان الجملة
المفسرة تكون حيث ما تفسره فان كان ما تفسره له محل من
الاعراب فهي لها محل كذلك والا يكون لما تفسره محل فلا محل لها
والثاني وهو الذي لا محل لما تفسره نحو ضربته من قولك زيدا
ضربته فانه تفسر الجملة مقدره والتقدير ضربت زيدا ضربته
ولا محل للجملة المقدرة التي هي ضربت لانها مستأنفة
والمستأنفة لا محل لها فكذلك تفسيرها لا محل له وانما قدرت
الثاني على الاول لكونه من صور الوفاق والاول هو الذي
لما تفسره محل نحو خلقنا من قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر بنصب كل فجملة خلقناه مفسره للجملة المقدره العامل
فعلها في كل والتقدير انا خلقنا كل شيء خلقناه خلقنا
المذكورة خلقنا المقدرة وتلك اي جملة المقدره في موضع
رفع لانها خبر لانا فكذلك جملة خلقناه المذكورة تكون
في موضع رفع لانها حسب ما تفسره ومن ذلك ما مثل به الشلوبين

Copyright © King Saud University